النساء السوريات في مسارات العدالة الانتقالية

قراءة نسوية تقاطعية للعدالة الانتقالية في سوريا ما بعد الأسد

إنصاف حداد
إيمان أحمد

christian aid
حقوقيات Huquqyat
For women-led transformative justice

يُهدى هذا العمل إلى كل النساء السوريات، اللواتي كانت شجاعتهن وصمودهن ومقاومتهن حجر الأساس في تفكيك نظام الأسد، واللواتي ستُسهم أصواتهن وأفعالهن في تشكيل مسار التحول السياسي ومستقبل سوريا.

christian aid

حقوقيات Huquqyat

For women-led transformative justice

تم إعداد هذا البحث تحت رعاية حقوقيات
كتابة : إنصاف حداد
مساعدة في الكتابة : إيمان أحمد
المشرفة على البحث : ليلى السباعي

صورة الغلاف : من فيلم
«On Dreams, the Surreal and the Liberation of Syria and Homs»
جولي يارا آتز ٢٠٢٥
اللغة الأساسية: العربية
تدقيق لغوي: شذا كيلو
المترجم : معتز عياش
المصمّمة: ناستاسيا عائشة فيكتوريا ناصر
بدعم من Christian Aid Ireland

الملخص، المقدمة، ومراجعة الأدبيات ٦

الملخص ٧
مقدمة ٨
مراجعة الأدبيات ١١

١.العدالة الانتقالية السائدة ١١
٢.التقاطعية كإطار تحليلي ١٢
٣.العدالة الانتقالية: من التعويض إلى التغيير البنيوي ١٣
٤.السياقات المقارنة ١٥

المنهجية والنتائج ١٨

١.المنهجية ١٩
٢.النتائج والتحليل ٢١

أولًا. تعريف العدالة - من العقاب إلى الشفاء والمشاركة ٢١
ثانيًا. العوائق المتقاطعة: الهوية، الطبقة، النزوح، والصدمة ٢٢
ثالثا. المساءلة والإصلاح كمنظومة مترابطة ٢٥
رابعا. العدالة كإصلاح بنيوي ٢٦
خامسا. التمثيل بين الرمزية وتقاسم السلطة ٢٧
سادسا. الخوف، الصدمة، والأمن ٢٨
سابعا. الفاعلية والمبادرة ٢٩

التوصيات و الخاتمة ٣٢

١.التوصيات: نحو عدالة شاملة ٣٣

أولاً: للسلطات السورية ٣٣
ثانيًا: للجهات الدولية ٣٥
ثالثًا: للمنظمات النسوية والمجتمع المدني السوري ٣٦
رابعًا: للباحثين والباحثات ٣٧

٢. الخاتمة ٣٧

المراجع ٤٠

الجزء ا

المُلَخّصْ، المُقدمة، ومُراجعة الأدبِيات

الملخّص

تتناولُ هذه الدّراسة تصورات النّساء السّوريات ومطالبَهنَّ بالتَّمثيلِ والمشاركةِ الفاعلةِ في عملياتِ العدالةِ الانتقاليةِ عقب سقوطِ نظام الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤. واعتمادًا على مُقابلاتٍ ميدانية مع نساء سوريات من مناطق متعددة، تستكشف الدراسة كيف تتقاطع الهوية الجندرية مع الطبقة والنزوح والإثنية والخلفية التعليمية لتشكيل تجارب متفاوتة في التعرض لأشكال الظلم وتطلعات مختلفة للمساءلة. و استناداً إلى النسوية التقاطعية كإطار تحليلي، تُظهر النتائج أنَّ النساء السُّوريات يفهمنَ العدالة الانتقالية بوصفها عمليّةً شاملةً تربط بين المساءلة القانونية وكشف الحقيقة والشّفاء الجماعي والإصلاح البنيوي والمشاركة السياسية الفاعلة، وليس مجرد آليات عقابية. كما تكشفُ الدراسة عن عوائق متعددة تحدّ من مشاركة النساء، بما في ذلك النزوح والهشاشة الاقتصادية والصدمة النفسية والخوف من الانتقام، إلى جانب استمرار البنى الأبوية والقوانين التمييزية. وتخلصُ الدّراسة إلى أنَّ العدالةَ الانتقاليةَ الفعّالة في سوريا تتطلب تجاوز النَّماذج التقليدية نحو مقاربة تشاركية تضع النّساء في مركز العملية، بوصفهن فاعلاتٍ سياسياتٍ ومُنتجاتٍ للمَعرفةِ وشَريكاتٍ في صِياغةِ مُستقبل العدالة والسَّلام.

مُقدِّمة

شكّل سقوط نظام الأسد في كانون الأول من عام ٢٠٢٤ نقطةَ تحوّلٍ تاريخية في مسار سوريا، منهيًاً ٥٤ عاماً من الحكم الإستبدادي لعائلة الأسد، وأكثر من ثلاثة عشر عامًا من الصراع المدمّر الذي أودى بحياة أكثر من نصف مليون شخص، وشرّد أكثر من ثلاثة عشر مليونًا، ومزّق النسيج الاجتماعي للبلاد (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٢٤). فما بدأ عام ٢٠١١ باحتجاجاتٍ سلميةٍ تُطالب بالإصلاح السياسي و الحريات و العدالة و الديموقراطية، تصاعد إلى حرب شاركت فيها قوات نظام الأسد وجِهاتٌ غير حكومية وقوى دولية، وكان نظام الأسد المصدر الرئيسي للعنف الممنهج في البِلاد ، من خلال سياسات القمع والاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري، وهي ممارساتٌ استُخدمت لترسيخ السيطرة و قمع المعارضة. و قد خلّفت هذه السنين وراءها إرثًا من الفظائع الجماعية، والعنف الممنهج القائم على النوع الاجتماعي ، وأوجه عدم المساواة البنيوية العميقة.

ومع بدءٍ سوريا مرحلةً انتقاليةً، أصبحت قضايا العدالة والمساءلة وإعادة الإعمار في صلب الأجندات الوطنية والدولية، و برزت الحاجة الملحّة إلى تطبيق العدالة من خلال محاسبة مرتكبي تلك الجرائم والانتهاكات، وتعويض المجني عليهم أو ذويهم عما لحقهم من أضرارٍ مادية أو معنوية.

شرعت الحكومة السورية الجديدة، التي تشكّلت في آذار من عامِ ٢٠٢٥، في اتخاذ خطوات أولية و جدية لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية. ففي أيار ٢٠٢٥، تمّ إنشاء هيئتين وطنيتين بموجب المرسومين الرئاسيين ١٩ و ٢٠ هُما : االهيئة الوطنية للمفقودين، المكلفة بإعداد قاعدة بيانات وطنية للمفقودين وتقديم الدعم لعائلاتهم، والهَيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، المسؤولة عن بلورة استراتيجياتٍ لكشف الحقيقة، والمحاسبة الجنائية، وجبر الضرر والمصالحة (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٥).

وقد أشار بعض المراقبين إلى بطء التقدم في هذا المسار، إذّ أصدرت الهَيئة الوطنية للعدالة الانتقالية تقريرها الأول بعد تأخر دام ستين يوماً، فيما اتّسمت معظم الجهود المتّخذة بطابعٍ رمزي يفتقر إلى إجراءات تنفيذية ملموسة. وإلى جانب ذلك، فإنَّ مشاركة النساء في آليات العدالة الانتقالية ما تزال محدودة، في ظل فقدان أو تدمير أدلة جوهرية، واستمرار إفلات عدد من الجناة من المساءلة، الأمر الذي يفاقم الصدمة لدى الناجين وأسرهم. تُبرز هذه الثغرات الحاجة الملحّة إلى ضمان أن تكون عمليات العدالة الانتقالية شاملةً بحق، ومتمحورةً حول الضحايا، وقادرةً على الاستجابةِ لتجاربِ و احتياجات السُّوريين/ات المتنوعة ، ولا سيما احتياجات النساء اللواتي تحمّلن أعباءً غير متكافئة خلال الصراع ، وما زلن مهمّشات داخل مؤسسات العدالة الرسمية.

تحمّلت النّساءُ السّوريات عبئًا مزدوجًا، بوصفهن ضحايا مباشرات للعنف المرتبط بالصراع، وفي الوقت ذاته فاعلات رئيسيات في المقاومة، والتوثيق، و الحفاظ على تماسك مجتمعاتهن. لقد عانت النساء السوريات من وحشية هذا الصراع ،و واجهن أشكالاً متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، شملت الاعتقال والتعذيب والعنف الجنسي الذي استُخدم كسلاح ، و عانين التهجير القسري إذ تمثّل النساء أكثر من ٦٠٪ من السكان النازحين، ففي عام ٢٠٢٠ وحده، اضطرت ٤٥٠,٠٠٠ امرأة وفتاة إلى النزوح داخليًا في سوريا (تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٠)، كما واجهن تهميشًا اقتصاديًا وخسرن أفرادًا من عائلاتهن بسبب الاعتقال والاختفاء القسري والموت (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣).

مع ذلك كانت النساء في موقعٍ محوري في جهود الإغاثة الإنسانية والتوثيق الميداني لانتهاكات حقوق الإنسان والمناصرة من أجل العدالة. حيث أظهرن فاعلية استثنائية وحافظن على تماسك المجتمعات في ظل النزوح، و استمررن في الدفاع بإصرار عن المساءلة وإشراك النساء في عمليات السلام وبناء الدولة (منظمة المرأة للمرأة، ٢٠٢٣).

مع كل ما سبق ، لا يزال إشراك النساء في آليات العدالة الانتقالية في سورية غير منتظم ويفتقر إلى الطابع المؤسسي. فعلى الرغم من التطورات الأخيرة التي شهدت تعيين نساء في مناصب حكومية، في خطوة تمثل خروجًا عن التعيينات الرمزية التي كانت سائدة في عهد الأسد، فإن المشاركة الفعلية للنساء في صياغة مسارات العدالة والإصلاحات المؤسسية ما تزال محدودة (الجمهورية، ٢٠٢٥)، وغالبًا ما تُحدَّد هذه المشاركة ضمن أطر المانحين الدوليين بدلاً من أن تنبع من الواقع المحلي وتجارب النساء أنفسهنّ، مما يجعلها أقرب إلى استجابة شكلية لمتطلبات التمويل الخارجي منها إلى عملية تمكين حقيقية.

يعكس هذا القصور حدود النماذج التقليدية للعدالة الانتقالية، التي ركّزت على الآليات القانونية الرسمية كالنُظم القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج التعويض، بينما أهملت الأبعاد البنيوية لعدم المساواة الجندرية وأنظمة الاضطهاد المتداخلة، و التي تشكّل تجارب النساء في الحرب وما بعدها. ونتيجة لذلك، تُعرَّف العدالة الانتقالية في سوريا في الغالب على أنها معالجة لإرث الانتهاكات الجسيمة بحق الشعب السوري، دون أن تُعطي الأولوية لإدماج النساء وتمكينهن، أو للاعتراف بمعاناتهن وتضحياتهن خلال الثورة والصراع. إن هذا الخلل المفاهيمي لا يقتصر على غياب التمثيل، بل يمتد إلى تهميش المعرفة النسوية المحلية بوصفها مصدرًا لبناء سياسات أكثر شمولًا وعدالة. ومن ثمّ، فإن إعادة توجيه العدالة الانتقالية لتصبح شاملة تتطلب تجاوز المقاربة القانونية الضيقة نحو مقاربة نسوية تشاركية تضع النساء في مركز العملية، باعتبارهن فاعلاتٍ رئيسياتٍ في صياغة مستقبل العدالة والسلام في سوريا.

ومن هذا المنطلق، تتبلور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة:
كيف ترى النساء العدالة الانتقالية و كيف يمكن تعزيز تمثيل النساء ومشاركتهن في سوريا ما بعد الأسد؟

تدعو هذه الدراسة إلى تبني مقاربة نسوية تقاطعية، تعترف بكيفية تداخل النوع الاجتماعي مع العوامل العائلية، والعشائرية، والإثنية، واللغوية، والثقافية ،والدينية،والمذهبية، إضافة إلى الطبقة الاجتماعية، وحالة النزوح، في تشكيل تجارب متعددة الطبقات من التهميش ورؤى مختلفة للعدالة. ومن خلال الاستناد إلى الأدبيات النظرية والمقابلات الميدانية مع نساء سوريات من خلفيات متنوعة، تقترح الورقة ما مفادهُ أنّ النساء السوريات يصغن مفهوم العدالة ليس بوصفه مجرد عقاب أو مساءلة قانونية، بل كعملية شاملة تشمل كشف الحقيقة والشفاء الجماعي، إضافةً إلى التغيير البنيوي، والمشاركة النشطة في إعادة بناء المجتمع.

تُنظَّم الورقة وفق منهجية موضوعية تتناول ثلاثة أبعاد مترابطة: أولاً، تستعرض الأسس النظرية للنسوية التقاطعية والعدالة الانتقالية، مع تحديد الفجوات في الأدبيات المتعلقة بالسياق السوري؛ ثانيًا، تعرض المنهجية المتبعة في جمع البيانات وتحليلها؛ وثالثًا، تُقدّم نتائج المقابلات الميدانية صورة واضحة عن كيفية تشكيل الهويات المتقاطعة لتجارب النساء السوريات وتصوّراتهن للعدالة، كما تسلّط الضوء على العوائق المستمرة أمام مشاركتهن، وتبرز فاعليتهن كقائدات ومنظّمات وبانيات سلام، بالإضافة إلى دور إدماجهن الجاد في عمليات التحول الديمقراطي وإعادة الإعمار.

مراجعة الأدبيات
١. العدالة الانتقالية السائدة

تـشير العدالـة الانتقاليـة السـائدة إلى مجموعـة الإجـراءات والبرامـج القضائيـة وغير القضائيـة التـي تتبناهـا المجتمعـات لمعالجـة إرث الانتهـاكات الجسـيمة لحقـوق الإنسـان، وتشـمل عـادةً المسـاءلة الجنائيـة والبحـث، وكشـف الحقيقـة، وجبر الضرر، والإصلاح المـؤسسي (المركـز الـدولي للعدالـة الانتقاليـة، ٢٠٢٢). ورغـم أن هـذه الآليـات تهـدف إلى تحقيـق العدالـة والاعتراف بحقـوق الضحايـا ومنـع الانتهـاكات المسـتقبلية، فـإنَّ الباحثـات النسـويات وجّهـن انتقـادات متواصلـة لأطـر العدالـة الانتقاليـة التقليديـة بسـبب نطاقهـا القانـوني الضيـق، وتجاهلهـا للمنظـور الجنـدري، وعجزهـا عـن معالجـة أوجـه عـدم المسـاواة البنيويـة (ني أولين ورووني، ٢٠٠٧؛ باكلي-زيسـتل وسـتانلي، ٢٠١٢).

غالبًـا مـا تُعطـي المقاربـات التقليديـة أولويـة للانتهـاكات التـي تقـع في المجـال العـام ،مثـل الإعدامـات خـارج نطـاق القضـاء ،والتعذيـب والاختفـاء الـقسري، و العنـف الأسري، والاسـتغلال الاقتصـادي (روبيو-مارين، ٢٠٠٦). والقضيـة هنـا ليسـت أن العدالـة الانتقاليـة يجـب أن تتناول كل أشـكال العنـف الأسري، بـل أنهـا تُخفـق في الاعتراف بكيفيـة قيـام الصراع بتحويـل وتسـليح أوجـه عـدم المسـاواة الجندريـة القائمـة مسـبقًا، مما يجعلهـا لا تنفصـل عـن الـفترة الانتقاليـة. فالعنـف الأسري الـذي يتصاعـد خلال الصراع لا ينشـأ مـن فـراغ ، بـل يكشـف عـن البنـى الأبويـة القائمـة يفاقمهـا. إن معاملـة العنـف المرتبـط بـالصراع على أنـه اسـتثنائي ومؤقـت يُغفـل حقيقـة أنّ الصراع يُضخّـم أشـكال مـن العنـف الجنـدري كانـت موجـودة أصلاً، ولكنّهـا تتحـول إلى أدوات حـرب وسـيطرة.

علاوة على ذلـك، فـإن التركيـز الضيـق على الضحايـا «المباشريـن» يتجاهـل الأضرار البنيويـة التـي تلحـق بالنسـاء كضحايـا غير مبـاشرات. ففـي حـالات الاختفـاء الـقسري - التـي تسـتهدف الرجـال في الغالـب - تصبـح النسـاء المعيلات الرئيسـيات للأسرة دون اعتراف قانـوني، ويواجهـن وصمـة «الترمّـل» دون حصولهـن على شـهادات وفـاة رسـمية ، ويفقـدن حقـوق الملكيـة، ويُحرمـن مـن الوصـول إلى المـوارد الاقتصاديـة. كل مـا سـبق يعـتبر أضرارًا مرتبطـةً بـالصراع تتجاهلهـا العدالـة الانتقاليـة التقليديـة كونهـا تركـز على الضحيـة المبـاشرة (الذكـر) فقـط.

وحتـى عنـد الاعتراف بالعنـف القائـم على النـوع الاجتماعـي، تُصـوَّر النسـاء في الغالـب كضحايـا سـلبيات يحتجـن إلى الحمايـة، بـدلاً مـن النظـر إليهـن كفـاعلات نشـطات يطـالبن بالمسـاءلة والتغيير البنيـوي (بيوركـدال وسـليموفيتش، ٢٠١٥). إن هـذا الخطـاب الـذي يكـرّس صـورة الضحيـة يُخفـي الأدوار المتعـددة التـي تؤديهـا النسـاء كناجيـات، وناشـطات، وقائـدات مجتمعـات، وبانيـات سلام.

علاوة على ذلك، غالبًا ما تعمل آليات العدالة الانتقالية ضمن الهياكل القانونية والسياسية الأبوية القائمة، مكتفيةً بإصلاحات إجرائية دون أن تتحدى الأنظمة الأعمق التي مكّنت العنف في المقام الأول (ماكفوي وماكغريغور، ٢٠٠٨). وبهذا، تُكرّر العدالة الانتقالية إخفاء الظلم البنيوي: فقد توثّق لجان الحقيقة الأضرار الجندرية دون أن تمس القوانين التمييزية التي تحكم الوضع القانوني للنساء، أو مشاركتهن الاقتصادية، أو استقلاليتهن الجسدية. وقد تفضي المحاكمات الجنائية ملاحقاتٍ قضائية ضد الجناة الأفراد، لكن دون المساس بالثقافات المؤسسية والأيديولوجيات التي تكرّس عدم المساواة الجندرية. كما قد تُقدّم برامج جبر الضرر تعويضات مالية دون معالجة إقصاء النساء من ملكية الأراضي، أو حقوق الميراث، أو الوصول إلى الموارد الاقتصادية (روبيو-مارين،٢٠٠٩).

و عليه، فإنّ حصر العدالة الانتقالية في الإصلاحات الإجرائية أو الملاحقات الفردية من دون معالجة القوانين التمييزية والهياكل الأبوية التي مكّنت العنف في الأصل يجعلها تعيد إنتاج ذات الأنماط من الإقصاء التي تدّعي تجاوزها (ماكفوي وماكغريغور، ٢٠٠٨). إن الاعتراف بهذه الثغرات ليس مجرد توسيع لولاية العدالة الانتقالية، بل يُعد شرطاً جوهرياً لضمان قدرة هذه العدالة على التعامل مع الواقع الجندري للصراع ونتائجه. مع التأكيد أن تحقيق العدالة الانتقالية على المدى الطويل يتطلب إشراك النساء في جميع مراحل صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك لأن المرأة أكثر الفئات تضرراً من الظلم وانتهاكات حقوق الإنسان في الصراع السوري، حيث يتوجب إشراكها في صنع القرار ورسم السياسات لضمان الاستجابة لاحتياجاتها ومعاناتها،ولمحاربة التمييز والقوانين والتقاليد التي تؤثر سلباً عليها. كذلك، فإنّ مشاركة المرأة في مفاصل الثورة السورية كافة وتحملها تبعات الصراع؛ تُؤكّد ضرورة تمثيلها وإشراكها في آليات وبرامج العدالة الانتقالية في سورية.

٢. التقاطعية كإطار تحليلي

لمعالجة هذه النظرة المحدودة للعدالة الانتقالية، تُقدِّم المقاربة النسوية التقاطعية أدوات تحليلية نقدية أساسية. فقد صاغت المحامية والمنظرة النسوية الأمريكية كيمبرلي كرينشو (١٩٨٩) مفهوم التقاطعية، حيث تناولت كرينشو التمييز ضد المرأة السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه حالة خاصة من حالات التمييز يتقاطع فيها الجنس مع العرق، ورأت أن النساء السود لا يؤخذن في الحسبان في التحليلات المتعلقة بالاضطهاد الجندري أو العنصرية العرقية، و قد وسّع هذا المفهوم باحثات نسويات مثل باتريشيا هيل كولينز (١٩٩٠) وتجمّع نهر كومباهي (١٩٧٧) وكاثي ديفس.

يُبرز هـذا المفهـوم كيـف تتفاعـل أنظمـة القمـع المتعـددة، مثـل النـوع الاجتماعـي، والعـرق، والطبقـة، والميـول الجنسـية، والإعاقـة لتُنتـج تجـارب لا يمكـن فهمهـا مـن خلال مقاربـة أحاديـة البُعـد. فبـدلاً مـن التعامـل مـع الهويـات على نحـوٍ تراكمـي (مثـل: النـوع الاجتماعـي+ العـرق + الطبقـة)، تـدرس التقاطعيـة كيـف تتشـكل هـذه الفئـات عبر علاقـات متبادلـة تُنتـج أنماطًـا نوعيـة مـن التهميـش.

وعنـد تطبيـق هـذا المفهـوم على العدالـة الانتقاليـة، تكشـف التقاطعيـة أن تجـارب النسـاء مع الصراع والعنـف والظلـم لا تتحـدد بالنـوع الاجتماعـي وحـده، بـل بتقاطـع النـوع الاجتماعـي مـع الإثنيـة والطائفـة والطبقـة والجغرافيـا وحالـة النـزوح (هونـدا، ٢٠١٩). فـعلى سـبيل المثـال، تواجـه المـرأة الكرديـة النازحـة في شمال شرق سـوريا أشـكالًا مختلفـة مـن العوائـق وتمتلـك مـواردًا مغايـرةً لتلـك التـي تملكهـا امـرأة عربيـة سـنيّة في إدلـب أو امـرأة علويـة في اللاذقيـة. حيـث تختلـف علاقتهـن بالمؤسسـات الرسـمية، وإمكانيـات الوصـول إلى آليـات العدالـة، وتجاربهـن مـع العنـف، ورؤاهـن للمسـاءلة تبعًـا لمواقعهـن الاجتماعيـة المتقاطعـة.

تُسـلّط التقاطعيـة الضـوء أيضًـا على ديناميـات القـوة داخـل الحـركات النسـوية، إذ تتحـدى الافتراضـات الجوهرانيـة التـي تُصـوِّر النسـاء كفئـة موحـدة ذات مصالـح متجانسـة أو هويـة نسـائية عالميـة (موهانتـي، ١٩٨٤). فالنّسـاء السّـوريات لسـن مجموعـة متجانسـة؛ بـل يشـغلن مواقعًـا اجتماعيـةً مختلفـةً داخـل التراتبيـات الطائفيـة والإثنيـة والطبقيـة، وقـد يحملـن رؤى متباينـة حـول المسـاءلة والمصالحـة ومفهـوم العدالة.مـن هـذا المنطلـق، تحتّـم المقاربـة التقاطعيـة مراعـاة الاختلافـات والأيديولوجيـات والأعـراف الداخليـة ،بالاضافـة إلى ديناميـات القـوة بين النسـاء أنفسـهن، لـضمان أن لا تـؤدي آليـات العدالـة الانتقاليـة إلى إعـادة إنتـاج التهميـش مـن خلال التركيـز على تجـارب النخـب ، مـع إقصـاء النسـاء الريفيـات أو النازحـات.

٣. العدالة الانتقالية: من التعويض إلى التغيير البنيوي

تُعـرَّف العدالـة الانتقاليـة بوصفهـا منظومـة مـن الآليـات القضائيـة وغير القضائيـة التـي تهدف إلى معالجـة إرث الانتهـاكات الجسـيمة لحقـوق الإنسـان عبر المسـاءلة وجبر الضرر وكشـف الحقيقـة والإصلاح المؤسسـاتي. وتهـدف هـذه المنظومـة إلى الموازنـة بين مواجهـة الماضي وبنـاء مسـتقبل يضمـن عـدم التكرار(تقريـر الأمـم المتحـدة ٢٠٠٤).

في السـياق الوطنـي السـوري يكتسـب هـذا الإطـار أهميـةً خاصـة نظـرًا لفداحـة حجـم الانتهـاكات وتعقيـد البنـى السياسـية والاجتماعيـة التـي سـبقت الصراع ورافقتـه. وبالتـالي، فـإن أي عمليـة عدالـة انتقاليـة فعّالـة لا بـد أن تنبثـق مـن مقاربـة هجينـة تسـتند إلى هـذا السـياق

. وانطلاقـاً مـن النقـد النسـوي التقاطعـي، يقـدّم مفهـوم العدالـة الانتقاليـة نموذجًـا بـديلًا عـن الأطـر التقليديـة. فخلافًـا للمقاربـات السـائدة التـي تسـعى إلى اسـتعادة الأوضـاع التـي كانـت قائمـة قبـل الصراع، وهـي أوضـاعٌ اتسـمت غالبًـا بالبنـى الأبويـة والتراتبيـات الطائفيـة واللامسـاواة الاقتصاديـة، تهـدف العدالـة الانتقاليـة إلى إعـادة هيكلـة المجتمـع جذريًـا لمعالجـة الأسـباب الجذريـة لـلصراع والعنـف (غريـدي وروبنـز، ٢٠١٤؛ لامبـورن، ٢٠٠٩).

تُـشير الأدبيـات في العدالـة الانتقاليـة أن العـودة إلى الوضـع القائـم قبـل الصراع تعنـي في الواقـع العـودة إلى الشروط التـي أدّت إلى انـدلاع الصراع أصلاً. لذلـك، فهـي تسـعى إلى تفكيـك البُنـى القمعيـة وبنـاء مؤسسـات قائمـة على المسـاواة (مـاني، ٢٠٠٨). وتُظهـر المقاربـات النسـوية أنّ الاقتصـار على محاكمـة مرتكبـي الانتهـاكات لا يكفـي مـا لم تُعالَـج القـوانين التمييزيـة، وأوجـه و أسـباب الحرمـان الاقتصـادي، وغيـاب مشـاركة النسـاء في صنـع القـرار، والتـي تُعـد جميعهـا عوامـل جوهريـة في إنتـاج العنـف واسـتمراره.

تنتقـد الأدبيـات النسـوية والتحويليـة في العدالـة الانتقاليـة الطابـع الهرمـي للـنماذج التقليدية، التـي غالبًـا مـا تُصمَّـم مـن أعلى إلى أسـفل، عبر آليـات تُحـدَّد خارجيًـا أو تُـدار نخبويًـا، مـع إقصـاء الفئـات الأكثر تضررًا مـن جـراء العنـف عـن دورهـم/ن في تحديـد أولويـات العدالـة وطـرق تحقيقهـا. ويُظهـر هـذا النهـج التقليـدي مـيلًا إلى التركيـز على المؤسسـات الرسـمية كالهيئـات القضائيـة أو لجـان الحقيقـة، مـع افتراض أن الـخبرة التقنيـة والقانونيـة تكفـي لـضمان عدالـة شـاملة (شـارب، ٢٠١٣؛ ماكيفـوي، ٢٠٠٧).

في المقابـل، تـقترح المقاربـات النسـوية والتشـاركية للعدالـة الانتقاليـة عكـس هـذه الهرميـة، مؤكـدةً على ضرورة أن تكـون العمليـات الانتقاليـة مبنيـة على فاعليـة ومعرفـة المتضرريـن مـن العنـف أنفسـهم (باسـتيك وآخـرون، ٢٠٠٧؛ روبيو-ماريـن، ٢٠٠٩). وتـشترط هـذه المقاربـات البديلـة عمليـات تشـاركية حقيقيـة يكـون فيهـا الناجـون ولا سـيما النسـاء والفئـات المهمّشـة شركاء في تشـكيل مبـادرات العدالـة، وتحديـد الأولويـات، والمشـاركة في تصميـم الإصلاحـات المؤسسـية. ويُشـكّل هـذا النهـج تحديًـا للاعتقـاد أن الـخبراء الخارجـيين أو النخـب السياسـية هـم وحدهـم القـادرون على تحديـد مـا يشـكّل عدالـة، مؤكـداً بـدلاً مـن ذلـك أن التحـول المسـتدام لا يتحقـق إلا بتمـكين المجتمعـات المحليـة لتكـون شريكـة حقيقيـة في هندسـة التغيير وصناعتـه (ماكيفـوي وماكغريغـور، ٢٠٠٨؛ بيوركـدال وسـليموفيتش، ٢٠١٥).

كما تؤكـد هـذه الأدبيـات أيضًـا على أهميـة الشـفاء الجماعـي والمصالحـة المجتمعيـة إلى جانـب الآليـات القانونيـة الرسـمية. فاسـتنادًا إلى ممارسـات العدالـة المجتمعيـة والمقاربـات المحليـة، تُقـرّ العدالـة الانتقاليـة التحويليـة بـأن التـدخلات القانونيـة وحدهـا لا تكفـي لشـفاء المجتمعـات المنقسـمة، أو منـع العنـف المسـتقبلي (ليويـلين وفيلبـوت، ٢٠١٤). إذ تتطلـب هـذه العدالـة معالجـة الصدمـات النفسـية، وإعـادة بنـاء الثقـة، والاعتراف بـالضرر على المسـتوى المجتمعي،إضافـةً إلى خلـق فضـاءات للحـوار تتجـاوز المفاوضـات السياسـية النخبوية. وتكتسـب

هـذه المقاربـة أهميـة خاصـة في السـياق السـوري، حيـث خلّفـت سـنوات الحـرب والتهـجير والانقسـام المجتمعـي مسـتوياتٍ عميقـة مـن الصدمـات الجماعيـة وانعـدام الثقـة بين أفـراد المجتمـع أنفسـهم، إلى جانـب فقـدان الثقـة بالمؤسسـات الرسـمية والدولـة ككل. الأمـر الـذي يجعـل المصالحـة المجتمعيـة شرطًـا لا غنـى عنـه لأي عمليـة انتقـال سـياسي ذات معنـى.

ويمكـن الاسـتفادة هنـا على مـا قدّمتـه عـددٌ مـن الباحثـات النسـويات مـن تنـظيرٍ للعدالـة الانتقاليـة في السـياقات الشرق أوسـطية، حيـث أكّـدن على أهميـة المعرفـة المحليـة والأطـر الثقافيـة كأسـاس لتصميـم أليـات العدالـة و تنفيذهـا. وتـرى نجـد الـعلي (٢٠١٨) أن النشـاط النسـوي في العـراق وسـوريا يسـتند إلى مفاهيـم محليـة للعدالـة حيـثُ يسـبق مفهومـا (العـدل) و(الحقـوق) الخطابـات الغربيـة لحقـوق الإنسـان، ويقـوم هـذا المنظـور على مـزج التـأويلات الدينيـة والممارسـات العرفيـة والفكـر النسـوي المعـاصر. كما يقـدّم، مـن خلال التركيز على أطـر قائمـة على الحقـوق مسـتمدة مـن الفقـه الإسلامـي ومعـاد تفسيرهـا عبر رؤى نسـوية، بدائـل ثقافيـة متجـذّرة للـنماذج الغربيـة المتمركـزة في العدالـة الانتقاليـة (أبـو بكـر، ٢٠٠١). إن تطبيـق العدالـة الانتقاليـة في السـياق السـوري يتطلـب الاعتراف بالترابـط الوثيـق بين العدالـة الجندريـة والنضـالات الأوسـع ضـد الاسـتبداد والطائفيـة والإمبرياليـة. فـكما يـشير الأكاديميـون السـوريون مثـل الكواكبـي (٢٠٢٠)، تميـل عمليـات العدالـة الانتقاليـة المموّلـة مـن المانـحين إلى إعـادة إنتـاج الهيـاكل الاسـتعمارية مـن خلال تفضيـل الـخبرة الخارجيـة على الشرعيـة المحليـة.

٤. السياقات المقارنة

تـشير المقارنـات الدوليـة في فترات مـا بعـد الصراع أن آليـات العدالـة الانتقاليـة الشـاملة تُسـهم في إنتـاج سلامًـا أكثر اسـتدامةً، و أن نجـاح العدالـة الانتقاليـة يرتبـط بقيادتهـا مـن قبـل المتضرريـن أنفسـهم. فقـد أثبتـت تجـارب رواندا، مـن خلال تحقيـق المسـاواة الجندريـة في البرلمان، و كذلـك أظهـرت شـبكات النسـاء في البوسـنة، أن الإدمـاج الحقيقـي يتطلـب وقتًـا و مـواردًا و إرادةً مؤسسـيّة قويـة .

ففـي رواندا، أسـهمت مشـاركة النسـاء في محاكـم غاتشاتشـا (gacaca) في تعزيـز المصالحـة المجتمعيـة، لكنهـا في الوقـت نفسـه عرّضـت بعـض الناجيـات لخطـر إعـادة الصدمـة (بيري، ٢٠١٨). أمـا في البوسـنة والهرسـك، فقـد أدت نظـام الحصـص الجندريـة إلى تحـسين التمثيـل الرسـمي للنسـاء دون أن تنجـح في تفكيـك البُنى السياسـية الأبويـة (هيلمـز، ٢٠١٣). وفي العراق، أدت جهـود العدالـة الانتقاليـة بعـد عـام ٢٠٠٣ إلى تهميـش النسـاء، مـا نتـج عنـه إصلاحـات

سـطحية وغير مسـتدامة (إسماعيـل وإسماعيـل، ٢٠١٩). وتـشير هـذه الـدروس مجتمعـة إلى أن التمثيـل الشـكلي غير كافٍ مـن دون تحـوّل بنيـوي عميـق. وبالعـودة إلى الجانـب العـملي في سـوريا، تُبرز هـذه الـدروس ضرورة إنشـاء آليـات للحقيقـة والمصالحـة تُدمـج فيهـا منظـورات النسـاء ليـس فقـط كشـاهدات، بـل أيضًـا كقائـدات فـاعلات في صياغـة السياسـات.

يفتـح هـذا الاسـتعراض النظـري والمقـارن المجـال لتحديـد الفجـوات الرئيسـة في الأدبيـات حـول سـوريا، والتـي بدورهـا تُبرِّر أهميـة هـذا الدراسـة. أولًا، مـا زالـت الحاجـة ملحّـة لدمـج تحلـيلات نسـوية محليـة تسـتند إلى تجـارب السـوريات المُعاشـة، بـدلًا مـن الاعـتماد على نمـاذج مفروضـة خارجيًـا. ثانيًـا، تبقـى الأبعـاد التقاطعيـة للطبقـة، والنـزوح، والانـتماء الإثنـي غير مستكشـفة بمـا يكفـي، رغـم أنهـا تشـكّل مكونـات حاسـمة في فهـم العدالـة. ثالثًـا، لا تـزال العلاقـة بين العدالـة والتغـيير البنيـوي ضعيفـة التنـظير في السـياق السـوري، على الرغـم مـن مركزيتهـا في تجـارب النسـاء.

إنّ تحديـد هـذه الفجـوات يوفـر الأسـاس النظـري الـذي تنطلـق منـه هـذه الدراسـة، ويُمهّـد للقسـم التـالي الـذي يسـتعرض كيـف عبَرَتْ النسـاء السـوريات في المقـابلات عـن تصوراتهـن للعدالـة، وكيـف تعيـد شـهاداتهن صياغـة النقـاش النظـري حـول العدالـة الانتقاليـة مـن منظـور تحـويلي مـحلي.

الجزء ٢

المنهجية والنتائج

ا. المنهجية

أ. تصميم الورقة البحثية

تعتمد هذه الدراسة النوعية على منهجية نسوية تشاركية تركز على الإنتاج المشترك للمعرفة، والتأمل الذاتي، والممارسة الأخلاقية في البحث.

أُجريت إحدى عشر مقابلة معمّقة شبه مهيكلة عبر الإنترنت باستخدام منصات آمنة مثل Zoom وSignal خلال الفترة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٥. شملت العينة نساءً سوريات من خلفيات اجتماعية ومناطق متنوعة، من بينهن اختصاصيات، وناشطات، ولاجئات، ومعتقلات سابقات في سجون نظام الأسد.
تم اختيار الاسلوب التواصل الافتراضي لضمان الوصول الآمن والمشاركة الواسعة في ظل استمرار الظروف الأمنية غير المستقرة والنزوح وصعوبة التنقل.

وجب التنويه أن العيّنة المكوّنة من إحدى عشرة مشاركة ليست عيّنة تمثيليّة، وبناء عليه فإنّ الهدف من هذه الدراسة هو تقديم رؤى أوليّة واقتراحات يمكن توسيعها، والتحقّق منها في دراسات مستقبلية أوسع نطاقًا.

أُجريت المقابلات باللغة العربية، وسُجِّلت بعد الحصول على موافقة المشاركات، ثم نُقلت نصيًا حرفيًا بهدف تحليل. وقد أتاح هذا النمط من التواصل عبر الإنترنت مشاركة نساء من داخل سوريا، ومن الأردن ولبنان ومن الشتات، الأمر الذي وفّر تنوعًا جغرافيًا واسعًا في بيئة رقمية آمنة وسرية.

تضمنت المقابلات ما يقارب عشرة أسئلة تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام
القسم الأول: اعتمد على مدى المعرفة بالعدالة الانتقالية والعدالة النسوية. أ
القسم الثاني: ركز على إدماج المرأة والعوائق و بناء الثقة مع السيدة.
القسم الثالث:تناول التمثيل السياسي ، والتقاطعية، متضمنًا الهوية، التجربة الشخصية والتطلعات المستقبلية.

ب. اختيار المشاركات

تم اختيار المشاركات من خلال شراكات مع منظمات نسوية محلية وشبكات مجتمعية، لضمان شمول النساء النازحات داخليًا، والعائدات ، واللاجئات.و اعتمدت عملية الاستقطاب على المشاركة الطوعية وغير القسرية، مع التركيز على

سلامـة و أمـن المشـاركات وراحتهـن وفاعليتهـن في اتخـاذ القـرار.

تـم التواصـل مـع المشـاركات عبر وسـطاء موثـوقين وتقديـم الدعـوات بشـكل خـاص وسري. كما سـمح نظـام المشـاركة الإلـكتروني للنسـاء باسـتخدام أسماء مسـتعارة والمشـاركة مـن منصـات رقميـة آمنـة، بمـا يضمـن أمنهـن أثنـاء المقـابلات. وتـم مراعـاة مبـدأ المشـاركة الطوعيـة والسلامـة، بالاسـتناد إلى مبـادئ بلمونـت الثلاثـة: الاحترام، والإحسـان، والعدالـة (U.S. Department of Health and Human Services, ١٩٧٩).

ت. الاعتبارات الأخلاقية

نظـرًا لتعـرض العديـد مـن المشـاركات لتجـارب صادمـة، أُعطيـت الاعتبـارات الأخلاقيـة أولويـةً قصـوى.

حيث تم الالتزام بما يلي:

١.الحصـول على موافقـة مسـتنيرة (كتابيـة أو شـفهية) بعـد شرح الهـدف والمخاطر بوضوح.

٢.إخفاء الهوية باستخدام أسماء مستعارة لحماية الخصوصية.

٣.منـح المشـاركات خيـار لانسـحاب مـن الدراسـة حتـى ١ أكتوبـر ٢٠٢٥، أي قبـل نشر النتائـج النهائيـة. ٤.اسـتخدام الاقتباسـات بعنايـةٍ واحترام، بمـا يعكـس صـوت المشـاركات دون اسـتغلاله (ماكينـزي وآخـرون، ٢٠٠٧).

ث. الإطار التحليلي

تـمّ ترميـز البيانـات موضوعيـاً، بالاسـتناد إلى دليـل ترميـز نسـوي تقاطعـي (Syrian Women TJ Codebook, ٢٠٢٥). وتضمّنـت المحـاور الرئيسـة: تصـوّرات العدالـة، الوصـول إلى آليـات العدالـة، مشـاركة النسـاء، العوائـق و الإصلاحـات الهيكليـة والـرؤى المسـتقبلية . و قـد راعـت عمليـة التحليـل نمـوذج بـراون وكلارك (٢٠٠٦) ذي المراحـل السـت: التعـرف على البيانـات، الترميـز المبـدئي، توليـد الموضوعـات، مراجعـة الموضوعـات، تسـمية الموضوعـات، إعـداد التقريـر النهـائي.

٢. النتائج والتحليل

لفهم ما قد تعنيه العدالة الانتقالية عملياً، يحلل هذا القسم البيانات التجريبية المستخلصة من مقابلات مع نساء سوريات، لاستكشاف كيفية تأثير هوياتهنّ المتقاطعة في تجاربهنّ مع الصراع وصياغاتهنّ لمفهوم العدالة. برز من خلال المقابلات والمصادر البحثية العديد من المواضيع بما في ذلك التمثيل والفاعلية داخل العمليات الانتقالية، والإصلاح بوصفه شكلًا من أشكال العدالة الانتقالية.

أولًا. تعريف العدالة - من العقاب إلى الشفاء والمشاركة

تُظهر المقابلات أن النساء السوريات يقدّمن فهمًا شاملاً ومتعدّد الأبعاد للعدالة يتجاوز المفهوم القانوني الضيّق القائم على العقاب لتشمل الشفاء الجماعي، والإصلاح المؤسسي ، والمشاركة السياسية الفاعلة. فعلى سبيل المثال، عرّفت إ.ش، العدالة الانتقالية بأنها «مجموعة من الإجراءات والتدابير القضائية والقانونية الهادفة إلى معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، بما يمكّن المجتمع من تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي.» وأكدت أن العدالة تكمن في «إعادة بناء المؤسسات على أسس عادلة» و»استعادة الثقة بين المواطنين والدولة.» هذا الربط بين العدالة وإصلاح البنية المؤسسية يوّضح أن مطلب النساء لا يقتصر على القصاص، بل يشمل إعادة تأسيس علاقة جديدة بين الدولة وأفراد المجتمع بمختلف أجناسهم وانتماءاتهم وأطيافهم.

توسّع إ.هـ هذا الفهم بدمج المحاكمات الجنائية مع لجان الحقيقة والمصالحة، مؤكدة أن العدالة تسعى إلى ضمان المساءلة، وتعزيز سيادة القانون، واستعادة حقوق الضحايا، وبناء الثقة في المؤسسات العامة. في هذا الإطار تتحول العدالة من مجرد لحظة قانونية إلى عملية طويلة الأمد لإعادة الشرعية للمؤسسات، بما ينسجم مع مقاربات العدالة الانتقالية التي تربط بين جبر الضرر، وإصلاح النظام السياسي والقانوني، والتركيز على الماضي والحاضر والمستقبل ، مع ضرورة الحفاظ على هذا التوازن المترافق مع الجرأة في مواجهة القضايا الحاسمة من خلال كشف الحقيقة وفتح الباب أمام الاعتراف وتحمل المسؤولية، بوصفه طريقًا لضمان عدم التكرار.

من جهتها، ترى ر.ش، بخلفيتها القانونية، أن الحقيقة والمساءلة والمصالحة عناصر مترابطة لسلام مستدام، وتصف العدالة بأنها منظومة شاملة تعالج الانتهاكات الماضية والحاضرة، وتؤسس لمستقبل قائم على المساواة، تشارك فيه النساء في بناء السلام والإعمار.

وفي شهادة أخرى، شددت غ، التي غادرت سوريا في السابعة عشرة من عمرها، على أولوية المساءلة، قائلة: «أرى العدالة أولاً في المساءلة، حتى قبل السلام والحوار... لا تعويض لأم شهيد أو جريح يوازي معاقبة المجرمين.» لكنها ربطت هذه المساءلة بغايات أوسع، معتبرة أنها «تفتح الطريق نحو الحقيقة وجبر الضرر. تشير غ إلى ضرورة بناء هجين يجمع بين المنطق العقابي والتعويضي بوصفه حالة تتناسب مع خصوصية السياق السوري.

وتتناقض هذه التعريفات بوضوح مع الخطابات السائدة في العدالة الانتقالية، والتي تركّز على الآليات القانونية الشكلية. فالنساء السوريات يؤكدن على مقاربات شمولية تدمج بين المساءلة والإصلاح البنيوي، وكشف الحقيقة، والشفاء الجماعي، والعقوبة والوقاية. وتتقاطع هذه الرؤى مع أطر العدالة الانتقالية التي تضع احتياجات المجتمع، والتغيير البنيوي، والعمليات التشاركية في صميم العدالة.

ثانيًا. العوائق المتقاطعة: الهوية، الطبقة، اللجوء، النزوح، والصدمة

تتأثر تجارب النساء السوريات مع الظلم وإمكانيات وصولهن إلى آليات العدالة تأثرًا عميقًا باختلاف هوياتهن المتداخلة ومواقعهن البنيوية والاجتماعية. ورغم أن جميع المشاركات أشرن إلى وجود حواجز تعيق مشاركة النساء، إلا أن طبيعة هذه العوائق تختلف تبعًا لحالة اللجوء أو النزوح، والوضع الطبقي، والمنطقة الجغرافية، والخلفية التعليمية، وأثر حالات الفقد اللواتي تعرضن لها.

برز اللجوء بوصفه سببًا أساسيًا في إعاقة وصول النساء إلى العدالة ومشاركتهن في العمليات الانتقالية. فاللجوء لا يخلق فقط حواجزًا جغرافية تحول دون المشاركة الفعلية في آليات العدالة الانتقالية داخل سوريا - مثل الإدلاء بالشهادات أمام لجان الحقيقة أو المشاركة في العمليات الدستورية - بل يتفاعل أيضًا مع عوامل متعددة قد تمنع العودة أو تُعقّدها، بما في ذلك انعدام الأمان، وفقدان الممتلكات وغياب الضمانات القانونية. فعلى سبيل المثال، عبّرت ل .س.، وهي لاجئة في الأردن، عن أمل كبير بأن تؤدي المرحلة الانتقالية إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات، مؤكدة أن العدالة تعني محاكمة جميع المجرمين وألا يُتركوا أحرارًا في مدننا وكأنهم لم يفعلوا شيئًا. إلا أن ابتعادها الجغرافي عن سوريا جعلها تشعر بأنها تتابع من الخارج عملية لا تملك أدوات التأثير فيها، رغم تفاؤلها بقدرة النساء على تولي المناصب والمساهمة في إعادة بناء الوطن .

كشف اللجوء عن ديناميكية مزدوجة تؤثر على مطالب النساء من العدالة الانتقالية: فمن جهة، يخلق حواجز مادية وقانونية تحول دون المشاركة المباشرة في العمليات الانتقالية داخل سوريا؛ ومن جهة أخرى، يُعمّق الأضرار البنيوية التي تواجهها النساء

كضحايا غير مباشرات للعنف، ولا سيما في حالات الاختفاء القسري. فزوجات المختفين قسرياً يواجهن وضعاً قانونياً معلّقاً، دون شهادة وفاة رسمية أو وثيقة قانونية حول مصير أزواجهن، يُحرمن من حقوق الميراث، ولا يستطعن الزواج من رجل آخر قانونياً، كما يفقدن القدرة على القيام بإجراءاتٍ قانونية نيابة عن أطفالهن (مثل استخراج جوازات سفر أو بيع ممتلكات)، ويواجهن وصمة اجتماعية ك«أرامل» دون اعتراف رسمي بهذا الوضع.

وفي سياق اللجوء و النزوح، تتفاقم هذه التعقيدات القانونية، إذ تصبح الإجراءات البيروقراطية للحصول على وثائق أو تسجيل حالات الوفاة أو المطالبة بالحقوق أكثر صعوبةبر الحدود.

على سبيل المثال، ركّزت ر.ح، و هي زوجة أحد المختفين قسرياً ولاجئة في لبنان، على معاناة أسر المفقودين بقولها: «لا يمكن تحقيق العدالة دون مشاركة النساء، فهنّ أنفسهن معتقلات، أو زوجات وأمهات وبنات لمعتقلين وشهداء.» يعكس هذا التصريح فهماً عميقاً للطابع المتوارث للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الأجيال وروابط القرابة: فالنساء لسن فقط ضحايا مباشرات للاعتقال والتعذيب، بل يتحمّلن أيضاً العبء الاقتصادي والقانوني والنفسي لغياب أفراد أسرهن. إن مطالبة ر.ح بمشاركة النساء في العدالة الانتقالية ليست مجرد دعوة لتمثيل شكلي للنساء ، بل هي مطالبة بآليات عدالة تعترف بهذه الأضرار البنيوية وتعالجها - من خلال قوانين تسمح بإعلان الوفاة في حالات الاختفاء القسري، وإصلاحات قانونية تمنح النساء الولاية القانونية على أطفالهن وممتلكاتهن بغض النظر عن وضع الزوج، وبرامج دعم اقتصادي ونفسي تستجيب لواقع النساء كمعيلات وحيدات لأسرهن.

وقد شكّل وضع ر.ح كلاجئة في لبنان رؤيتها للصراع والعدالة، و تعتبر أن الدولة بحاجة إلى وقت لتفعيل آليات العدالة بشكل مناسب، إذ قالت: «الدولة الجديدة ما زالت فتية، تحتاج دعمنا ووقتنا لاستعادة حقوقنا، وأنا أؤمن أن ذلك سيحدث.» تعكس لهجتها المتفائلة والصبورة تبايناً مع روايات النساء داخل سوريا اللواتي عبّرن عن مطالب أكثر إلحاحاً وانتقادات أكثر مباشرة، مما يشير إلى أن المسافة الجغرافية عن مركز العمليات الانتقالية قد تؤثر على توقعات النساء وإحساسهن بالإلحاح والضغط اليومي.

تكشف شهادة غ عن بُعد آخر للعلاقة بين اللجوء والعدالة، يتمثّل في الحواجز اللغوية ونقص الوثائق القانونية. تقول: «لقد أسكتت الحواجز اللغوية الكثيرين بعد اللجوء الجماعي للسوريين كما أن كثيرين يفتقرون إلى الوثائق القانونية، مما يقلل من قيمة أصواتهم في البلدان المضيفة.» ويُظهر هذا أن اللجوء لا يُجرّد النساء فقط من شبكات الدعم والمكانة الاجتماعية، بل يضعهن أيضًا في إطار ترتيبات قانونية وثقافية لا تُتيح لهن التعبير عن مطالبهن ونيل حقوقهن.

يكشف تحليل شهادات النساء اللاجئات أن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تقتصر على محاسبة المنتهكين و المجرمين داخل سوريا، بل يجب أن تخلق شروطًا عادلة للعودة والمشاركة، بدءًا من الاعتراف القانوني بالمفقودين، مرورًا بإصلاح القوانين التمييزية، إلى ضمان تمثيل السوريين في الشتات. فبدون إدماج النساء اللاجئات في تصميم العملية الانتقالية، تخاطر العدالة بإعادة إنتاج الهامشية التي فرضها اللجوء، مما يجعل من النساء الأكثر هشاشة خارج نطاق التأثير على القرارات التي سترسم مستقبل بلدهن.

تؤثر الطبقة الاجتماعية والخلفية التعليمية في طريقة انخراط النساء مع خطاب العدالة الانتقالية وفي الأولويات التي يُحدّدنها. فقد قدّمت ف.ع، وهي طالبة في العلوم، تعريفًا موجزًا ومباشراً: «العدالة الانتقالية هي نيل حقوق الناس بعد غياب القانون خلال الثورة»، مركّزة على استعادة الحقوق والتعويض بقولها: «يمكن للمساءلة وجبر الضرر أن تعوّضا الناس عمّا لحق بهم من أذى.» يعكس طرحها الواقعي تركيزاً على التعويضات المادية والمساءلة المباشرة، وهي رؤية تنبع على الأرجح من الهشاشة الاقتصادية التي تواجهها النساء في سوريا.

منذ عام ٢٠١١، شهدت سوريا تحولات عميقة في الأدوار الاقتصادية للنساء: فقد أصبحت الكثيرات منهن المعيلات الوحيدات لأسرهن نتيجة لمقتل أو اختفاء أو اعتقال الرجال، مما دفعهن إلى دخول سوق العمل في ظروف غير مستقرة، أو الاعتماد على العمل غير الرسمي، أو التعرض للاستغلال الاقتصادي (الأونكتاد، ٢٠١٦؛ الإسكوا، ٢٠٢٠). إلا أن هذا التحول في الأدوار الاقتصادية لم يُصاحبه اعتراف قانوني أو حماية اجتماعية كافية: فالقوانين السورية للأحوال الشخصية والميراث لا تزال تضع قيودًا على استقلالية النساء الاقتصادية، وتحدّ من قدرتهن على الوصول إلى الموارد والملكية بشكل مستقل عن الرجال.

في المقابل، قدّمت إ.هـ تحليلًا عقابيا ومؤسسيًا أكثر تفصيلًا، مقترحةً آليات تشمل المحاكمات الجنائية ولجان الحقيقة، ومشددة على ضرورة «إعادة بناء قدرات الدولة بعد الثورة من خلال دراسة تجارب العدالة الانتقالية والانخراط في اللجان ذات الصلة، مع استبعاد من تلطخت أيديهم بالدماء.» ويُظهر تأكيدها على الاستفادة من الخبرات المقارنة والعمل عبر قنوات رسمية كيف ساهم الامتياز التعليمي والمعرفة المؤسسية في تشكيل رؤيتها للعدالة، فقالت يمكن معالجة عقبات المراحل الانتقالية السابقة من خلال إقامة ورشة توعية لإعادة فرض دور المرأة في جميع الأدوار السياسية والقانونية وغيرها، فالأعراف والتقاليد الاجتماعية فرضت أن يكون مكان المرأة في المنزل.

وبالمثل، أثّرت الخلفية القانونية لـ ر.ش في تحليلها، حيث ركّزت على الأطر التشريعية والآليات المؤسسية مع الانتباه إلى اللامساواة البنيوية. فقد قالت: «للنساء السوريات دور كبير في إعادة الإعمار وبناء القيم والأخلاق التي فُقدت خلال سنوات الحرب التي فرضها

نظـام الأسـد.» وانتقـدت «القـوانين السـورية التـي بُنيـت تاريخيًـا على فكـرٍ أبـوي أكثر مـن اسـتنادها إلى الشريعـة الإسلاميـة، قـوانين تُبرر ظلمهـا زورًا باسـم الديـن.» تُـشير ر.ش هنـا إلى أطـر قانونيـة محـددة تُكـرّس اللامسـاواة الجندريـة في سـوريا، ولا سـيما قـوانين الأحـوال الشـخصية (القانـون رقـم ٤ لعـام ٢٠١٩) التـي تمنـح الرجـال سـلطة الولايـة القانونيـة على النسـاء في مسـائل الـزواج والـطلاق والحضانـة، وقـوانين الميراث التـي تمنـح الذكـور ضعـف حصـة الإنـاث (القانـون رقـم ٥٩ لعـام ١٩٥٣)، وقـوانين الجنسـية (القانـون رقـم ٢٧٦ لعـام ١٩٦٩) التـي تمنـع النسـاء السـوريات مـن نقـل جنسـيتهن إلى أطفالهـن المولوديـن مـن أب غير سـوري، إضافـة إلى المـواد القانونيـة التـي خففـت العقوبـة على «جرائـم الشرف» (المادة ٥٤٨ مـن قانـون العقوبـات السـوري، قبـل تعديلهـا جزئيـاً عـام ٢٠٠٩) (الإسـكوا.٢٠١٧).

تكشـف هـذه الشـهادات كيـف تتقاطـع الطبقـة الاجتماعيـة والخلفيـة التعليميـة مـع الجنـدر لتشـكيل رؤى مختلفـة للعدالـة. فالنسـاء اللـواتي يواجهـن هشاشـة اقتصاديـة يركّـزن على التعويضـات الماديـة والمسـاءلة المبـاشرة، بيـنما النسـاء ذوات الـخبرة القانونيـة أو الأكاديميـة يقدّمـن تحلـيلات بنيويـة أكثر تعقيـداً تربـط بين إصلاح المنظومـة القانونيـة والمؤسسـاتية والتحـول الاجتماعـي. يُظهـر مـا سـبق أن العدالـة الانتقاليـة ينبغـي أن تسـتجيب للاحتياجـات المتنوعـة للنسـاء باخـتلاف طبقاتهـن وخلفياتهـن، وأن تدمـج بين العدالة الاقتصاديـة والإصلاحين القانـوني والمؤسسي.تسـتجيب للاحتياجـات المتنوعـة للنسـاء، وأن تدمـج العدالـة الاقتصاديـة مـع الإصلاح القانـوني والمـؤسسي.

ثالثا. المساءلة والإصلاح كمنظومة مترابطة

ربطـت معظـم المشـاركات بين العدالـة والمسـاءلة والإصلاح البنيـوي. فقـد أكـدت إ.هـ أن العدالـة الانتقاليـة تتضمـن «مجموعـة مـن الآليـات الهادفـة إلى ضمان المسـاءلة وتعزيـز سـيادة القانـون واسـتعادة حقـوق الضحايـا»، وهـو تصـور يتقاطـع مـع النظريـة النسـوية التـي تعـتبر العدالـة الانتقاليـة وسـيلة لتصحيـح الهيـاكل الاجتماعيـة والسياسـية، لا مجـرد أداةً قانونيـة.
أمـا ر.ش فقـد شـدّدّت على أن الحقيقـة والمصالحـة عـنصران أساسـيان لتحقيـق سلام مسـتدام، وهـو مـا ينسـجم مـع طـرح لامبرون حـول المسـاءلة العلائقيـة التـي تعالـج آثـار الصدمـات الجماعيـة وتعيـد ترميـم اللحمـة الاجتماعيـة. وفي المقابـل، ركّـزت ل.س، على البعـد العقـابي للعدالـة قائلـة: «العدالـة هـي محاكمـة جميـع المجـرمين وعـدم تركهـم أحـراراً. ورغـم تركيزهـا على العقـاب، فـإن هـذا المطلـب يعكـس حاجـة نفسـية جماعيـة إلى طمأنينـة، ويـعبّر عـن عدالـة وجدانيـة بقـدر مـا هـو مطلـب قانـوني.

وهكـذا، تكشـف الشـهادات أن النسـاء السـوريات يدمجـن بين الأبعـاد القانونيـة والعاطفيـة والاجتماعيـة في تصورهـن لما ينبغـي أن تكـون عليـه العدالـة الانتقاليـة. ورغـم الإجماع على أهميـة المسـاءلة، أدركـت فـإن المشـاركات أن النهـج العقـابي وحـده غير كافٍ لتحقيـق العدالـة

المستدامة. فالمحاكمات يجب أن تشمل جميع الجرائم الجسيمة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي والجندري، مع الاقرار بالأثر الجندري المتفاوت لهذه الجرائم على النساء. فعلى سبيل المثال، رغم أن الاختفاء القسري يستهدف في الغالب الرجال، إلا أن تبعاته الاقتصادية والقانونية والاجتماعية تقع بشكل غير متناسب على النساء. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الاختفاء القسري يستهدف في الغالب الرجال، فإن تبعاته الاقتصادية والقانونية والاجتماعية تقع بشكل غير متناسب على النساء. وبالتالي، فإن ضمان عدم تكرار أنماط التمييز البنيوي التاريخي يقتضي أن تأخذ آليات المساءلة في الاعتبار الكيفية التي تؤثر بها الجرائم المختلفة على النساء، حتى وإن وقعت مباشرة على الرجال، وأن تُصمَّم بما يستجيب لهذه الأبعاد الجندرية. وبالء

كما يتطلب ذلك ضمان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محاكم هجينة مختلطة تجمع بين الخبرات المحلية والدولية، إلى جانب إصلاح شامل للنظام القضائي الوطني، بما يكفل إنشاء محاكم تراعي النوع الاجتماعي، وتوفر حماية للشهود، وتتيح مشاركة الضحايا في جميع مراحل التقاضي. لكن، نظراً لحجم الانتهاكات وضعف القدرات القضائية، لا تكفي المحاكمات وحدها لتحقيق إلى العدالة كما تتصورها النساء السوريات. وعليه ، ينبغي دمجها بآليات السلم الأهلي التي تشمل المصالحة المجتمعية، وتطهير المؤسسات من المتورطين في الانتهاكات، والإصلاحين الإداري والسياسي لمنع تكرارها، فضلًا عن في دعم الضحايا وتعويضهم عما لحق بهم من معاناة و أضرار جسيمة.

رابعا. العدالة كإصلاح بنيوي

تكشف المقابلات أنّ المطلب المركزي للنساء في سياق العدالة الانتقالية يتمثّل في المشاركة الجندرية الهادفة، أي مشاركة لا تكون رمزية أو شكلية أو محصورة في التمثيل العددي، بل تمنح النساء تأثيرًا فعليًا في تصميم مسارات العدالة وصنع القرار المؤسسي. ومن هذا المنطلق، تربط المشاركات بين العدالة وإعادة بناء مؤسسات الدولة والإصلاح البنيوي، بما ينسجم مع مفهوم لامبورن (٢٠١٥) للعدالة بوصفها عملية تسعى إلى تحقيق المساواة والاعتراف وإعادة توزيع السلطة.

و في السياق السوري، يعني ذلك إدماج المساواة الجندرية في صياغة الدستور، وتحويل الحصص الجندرية من تمثيل شكلي إلى سلطة فعلية في صنع القرار تُكَرَّسْ على أرض الواقع، فضلًا عن إصلاح القوانين التمييزية في مجالات الأحوال الشخصية والجنسية والملكية. وتعكس شهادات النساء هذا التصور التحويلي بوضوح. إذ تقترح إحدى المشاركات إعادة بناء قدرات الدولة بعد الثورة من خلال دراسة التجارب المقارنة واستبعاد من تلطّخت أيديهم بالدماء. بينما تؤكّد إ.ش ضرورة دعم التوثيق المستقل للانتهاكات والجرائم ودمج النساء في جميع مراحل العدالة الانتقالية.

وتُظهر هذه الشهادات أنّ النساء لا ينظرن إلى العدالة بوصفها إجراءً جنائيًا فقط، بل مشروعًا لإصلاح مؤسسي شامل، وأن العدالة في سوريا لن تكون انتقالية بمعناها الحقيقي ما لم تترافق مع مراجعة القوانين النافذة، وتطهير المؤسسات، وضمان تمثيل النساء في مواقع صنع القرار. وتأتي الإصلاحات المقترحة مثل تعديل بعض القوانين و منها قوانين الأحوال الشخصية، وتدقيق أداء المؤسسات القضائية ومؤسسات الأمن، وإنشاء لجان مصالحة محلية بوصفها ترجمة عملية لهذا الإطار النظري التحويلي.

خامسا. التمثيل بين الرمزية وتقاسم السلطة

لا يزال تمثيل النساء في المؤسسات السياسية الناشئة في سوريا غير متوازن. فبالرغم من حدوث زيادة في مشاركة النساء بعد انتقال عام ٢٠٢٤، فإن العديد من هذه التعيينات كانت شكلية أكثر منها جوهرية. وقد وصفت إحدى المشاركات، هذا الواقع بقولها إن النساء «يُصوَّرن إما كضحايا أو كرموز بطولية، دون أي مساحة حقيقية لاتخاذ القرار.» ويعكس هذا الموقف الانتقادات النسوية للتضمين الشكلي (tokenism)، حيث يُستخدم تمثيل النساء كأداة لإضفاء الشرعية على المشاريع السياسية بدلاً من أن يكون وسيلة لإعادة توزيع السلطة (بيل وأورورك، ٢٠٠٧).

على المستوى المحلي، تقود النساء مبادرات المصالحة المجتمعية، والجهود الإنسانية، وحملات الدفاع عن المعتقلين. ومع ذلك، نادرًا ما يُعترف بهذه الأدوار بوصفها نشاطًا سياسيًا أو جزءًا من عملية إعادة تشكيل المجال العام. وتشير تريب (٢٠١٥) في دراساتها عن الحركات النسائية العربية إلى أنّ العمل النسوي غير الرسمي غالبًا ما يُسهم في دعم التحولات السياسية بفعالية تفوق الإصلاحات التي تقودها الدولة. وبالمثل، تُعبّر ف.ع عن استمرار التقييد الاجتماعي بقولها:» النساء يفتقرن إلى الصوت أو حرية التعبير بسبب الضغوط الاجتماعية»وهو الأمر الذي يعكس استمرار هيمنة البنى الأبوية على المستويين الأسري والمؤسسي.

وتُظهر هذه الديناميات أنّ تجاهل الأدوار النشطة التي تؤديها النساء في الحياة اليومية يسهم في إعادة إنتاج تهميشهن داخل العمليات الانتقالية الرسمية. لذلك فإن دمج النساء من مختلف الخلفيات بما في ذلك العاملات في المبادرات القاعدية، والناجيات، واللاجئات، والنساء من المناطق المهمّشة لا يُعد مجرد مطلبًا تمثيليّا، بل شرطًا لتحويل هذه الممارسات غير الرسمية إلى مشاركة سياسية معترف بها وقادرة على التأثير في مسارات العدالة وبناء المؤسسات.

كما يتقاطع استمرار التمثيل الجندري الشكلي مع العوائق الطائفية والطبقية. ففي بعض المناطق المحافظة، تُقيَّد المشاركة في المنتديات الانتقالية بتفسيرات دينية تقليدية لأدوار

النساء. وتُبرز هذه الديناميات ضرورة تبنّي مقاربات تقاطعية تأخذ في الاعتبار تداخل الجندر مع الطائفية و اللجوء و النزوح والانتماء الإثني لفهم تعقيدات مشاركة النساء في المرحلة الانتقالية.

يجب أن تتمحور العدالة حول فاعلية النساء بوصفهن فاعلات سياسيات، ومنتجات للمعرفة، وشريكات في صياغة التغيير، لا مجرد مستفيدات أو ضحايا. ويتطلب ذلك الانتقال من النماذج البحثية الاستخراجية التي تُوثَّق فيها تجارب النساء دون منحهن سلطة اتخاذ القرار إلى عمليات تشاركية حقيقية تشارك فيها النساء في تحديد الأولويات، وتصميم الآليات، واتخاذ القرارات. عمليًا، يعني ذلك ضمان تمثيل نسائي فعّال (ليس شكلي) في لجان صياغة الدستور، وهيئات الحكم الانتقالي، وإصلاح القطاع الأمني، والمؤسسات القضائية. فالتمثيل الحقيقي لا يتحقق بالأرقام وحدها، بل عبر تحدي ديناميات القوة داخل المؤسسات، وتوفير الموارد والتدريب، وضمان الأمان والاستقلالية.

كما يجب أن يُراعى تنوع النساء من حيث الطائفة، والإثنية، والطبقة، والموقع الجغرافي، وألا يُستبدل التمثيل الحقيقي بتمثيل شكلي يقتصر على النخب. كذلك، يتطلب تمركز معرفة النساء الاعتراف بـ القيمة المعرفية للتجربة الحياتية إلى جانب الخبرة الأكاديمية أو المهنية؛ إذ تمتلك الناجيات والناشطات وقائدات المجتمعات المحلية رؤى دقيقة عن ديناميات الصراع واحتياجات المجتمع قد لا يمتلكها الخبراء الدوليون. لذا يجب أن تدرج هذه المعارف في صياغة السياسات، بدل الاكتفاء بالمقاربات القانونية أو التقنية.

سادسا. الخوف، الصدمة، والأمن

برز الخوف أيضًا كأحد أبرز العوائق ذات الأبعاد الجندرية. فقد أوضحت غ قائلة: «توجد عقبات كبيرة في طريقنا، أولها الخوف. كثيرات من النساء فقدن أزواجهن أو أبناءهن، وبعضهن ما زلن يخشين التهديد أو الانتقام إن رفعن أصواتهن. النساء في الأساس يفتقرن إلى الأمان. « تتقاطع الاعتبارات الأمنية هنا مع الهوية الجندرية لتحدد معًا من يمكنه المشاركة بأمان في عمليات العدالة الانتقالية، ومن تيحرم صوته أو تُقيّد مشاركته بفعل الخوف، العنف، أو فقدان الحماية. من ناحية أخرى، شكّلت الصدمة النفسية عائقًا آخر متداخلًا أثّر بعمق على مشاركة النساء. فقد أشارت غ إلى أن الصدمة حدّت بشكل كبير من قدرة النساء على الانخراط ، قائلة: «العامل النفسي: الصدمة، والفقدان، والحرمان; أثّر بعمق في النساء السوريات، وجعل الحديث عن العدالة أو المشاركة في عمليات السلام أمرًا مؤلمًا يعيد فتح الجروح التي لم تلتئم بعد.»

في هذا الصدد، تشير شهادات النساء إلى ضرورة إدماج برامج الدعم النفسي والاجتماعي ضمن آليات العدالة الانتقالية في سورية. ويُظهر هذا التصور أن تجارب العنف المتنوعة

من الاعتقال والقصف والنزوح إلى العنف الأسري والعنف الجنسي تخلّف آثارًا نفسية واجتماعية طويلة الأمد، تتخذ أشكالًا جندرية محددة تُقيد قدرة النساء على الانخراط السياسي والمجتمعي. وتُحذّر هذه الرؤية من أن عمليات العدالة الانتقالية التي تُهمل الدعم النفسي والاجتماعي، أو تفتقر إلى مقاربات تراعي الصدمة والقلق وفقدان الأمان، قد تُسهم في إعادة إيذاء الناجيات وتُقصي الأكثر تضررًا من المشاركة الفاعلة في العملية الانتقالية.

سابعا. الفاعلية والمبادرة

تُظهر هذه المقابلات أن النساء السوريات يطالبن بكسر الثنائية المفروضة عليهن من الخارج - ثنائية الضحية أو البطلة الاستثنائية - والتي تُفرغ تجاربهن المعقدة من معناها وتحدّ من فاعليتهن السياسية والاجتماعية. فالنساء لم يروا أنفسهن يوماً ضمن هذا الإطار الثنائي المبسّط؛ بل إن المشكلة الأساسية تكمن في التمثيلات الخارجية التي تفرض عليهن هذه الأدوار الجامدة. من خلال التنظيم المجتمعي والمشاركة في الإغاثة والتوثيق والمطالبة بالإصلاحات القانونية، تُقدّم النساء السوريات نموذجاً حياً للعدالة التحويلية من القاعدة إلى القمّة، مُصرّات على الاعتراف بهن كفاعلات سياسيات واجتماعيات متعددات الأدوار: ناجيات، وناشطات، وقائدات مجتمعات، وبانيات سلام، ومطالبات بالتغيير البنيوي.
وفي الوقت نفسه، يوجّهن نقداً حاداً إلى الخطابات الدولية التي تُفرغ تجاربهن من معناها التحرّري وتختزلهن في صورة نمطية واحدة.

وهكذا يربط الدليل الميداني بالحجة النظرية: أن تمكين النساء لا يتحقق إلا عندما تُعترف بهن كصاحبات معرفة وسلطة، قادرات على صياغة مستقبل العدالة والسلام في سوريا بأنفسهن، وعندما تُصمَّم آليات العدالة الانتقالية بناءً على أولوياتهن. ومن اللافت أن عددًا من المشاركات وجّهن نقدًا مباشرًا للفاعلين الدوليين والأطر المفروضة خارجيًا. تقول ر.ش: «رسالتي موجهة إلينا نحن فقط، لا إلى أحد غيرنا، لأنني لا أثق بأن أحدًا في العالم يريد حقًا إنقاذنا مما نحن فيه. بالعكس، كثير من الأطر والمعايير المفروضة عالميًا تُقلّص أدوار النساء وتحولهن إلى سلعة تُستثمر في الاتجاهات الرائجة، بدلًا من الاعتراف بهن كصانعات سلام وقائدات وناشطات.» يكشف هذا النقد أن التدخلات الدولية، رغم ادعائها دعم تمكين النساء، قد تُقيد فاعليتهن عبر فرض أجندات جاهزة وتجريد الهوية الجندرية من سياقها المحلي، مما يؤدي إلى اختزال النضالات المعقدة في روايات مبسطة تخدم أولويات المانحين.

تتحدى هذه الشهادات الخطابات الإنسانية والحقوقية الدولية التي تصوّر النساء السوريات بوصفهن فئات هشّة بحاجة إلى الحماية الخارجية. فالنساء لا ينكرن تجاربهن

مـع العنـف والاضطهـاد، لكنهـن يطـالبن بـالاعتراف بهـن كفـاعلات سياسـيات يمتلكـن القـدرة على القيـادة واتخـاذ القـرار والمسـاهمة في التحـول البنيـوي. وتُبرز رواياتهـن توتـرًا بين تمثـيلات النسـاء لأنفسـهن والصـور المفروضـة عليهـن خارجيًـا، مـا يـثير تسـاؤلات حـول مـن يمتلـك سـلطة سرد التجربـة النسـوية السـورية، وكيـف تؤثـر هـذه السرديـات على الوصـول إلى المـوارد والمنصـات وعمليـات صنـع القـرار.

يتقاطـع هـذا التوتـر مـع النقاشـات الأوسـع في الفكـر النسـوي العابـر للحـدود حـول سياسـات التمثيـل ومخاطـر النسـوية الاسـتعمارية، كما طرحتـه موهانتـي (٢٠٠٣) وأبـو لغـد (٢٠١٣). وتـشير انتقـادات النسـاء السـوريات إلى أن العدالـة الانتقاليـة ينبغـي أن ترفـض القوالـب المفروضـة خارجيًـا، وأن تتمحـور حـول الأولويـات المحليـة، والأطـر الثقافيـة الأصيلـة، والـرؤى النسـوية السـورية للتحـرر والعدالـة.

الجزء ٣

التوصيات و الخاتمة

١. التوصيات: نحو عدالة شاملة

استنادًا إلى الإطار النظري والنتائج الميدانية والتحليل المقارن، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية من أجل تحقيق عدالة انتقالية نسوية في سوريا.

أولاً: للسلطات السورية

١. ضمان المشاركة الفاعلة والتمثل العادل للنساء من خلفيات مختلفة و متنوعة في جميع آليات العدالة الانتقالية من خلال نظام الحصص والمقاعد المخصصة، وتقديم الدعم للمرشحات النساء، بما يدعم حساسة النوع الاجتماعي والطائفي والإثني والطبقي والجغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز ضد النساء، وجعل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنساء مصدر من مصادر التشريع وعمليات صياغة الدستور، ومؤسسات الحكم مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء (سيداو).

٢. إعطاء الأولوية للإصلاح القانوني الشامل الذي يتناول القوانين التمييزية، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية، والجنسية، والحقوق الاقتصادية، وتشريعات مناهضة العنف ضد النساء. من خلال التعاون مع قانونيين/ات مختصين/ات وتخصيص موارد كافية، وإنشاء آليات للرصد والمساءلة.

٣. إصلاح القطاع الأمني والقضائي بما يضمن مساءلة فعلية و حساسة للنوع الاجتماعي من خلال:الاجتماعي:

أ. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والشرطة بما يشمل وحدات مختصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تقودها نساء.

ب. تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين/ات على مبادئ العدالة الانتقالية النسوية، والتحقيق في العنف الجنسي وفق بروتوكولات دولية مثل «المبادئ التوجيهية الدولية للتحقيق في العنف الجنسي» (Murad code).

٤. إنشاء نظام حماية وشهود خاص بالنساء:

أ. وضع إطار وطني لحماية الضحايا والشهود، بمراعاة خصوصية النساء والفتيات، يشمل: حماية الهوية، ضمانات السلامة، خدمات الدعم والتعافي، آليات إحالة متكاملة.

ب. إنشاء مكاتب «مساعدة قانونية» داخل المؤسسات الحكومية لتقديم الإرشاد القانوني المجاني للنساء.

٥. إنشاء «هيئة الحقيقة والكرامة» مختصة بالنساء السوريات تراعي الجندر، مع ضمان أن تكون قيادة الهيئة نسائية، مهمتها المشاركة بالإشراف على مسار

العدالة الانتقالية للنساء. وتتولى الكشف عن الحقيقة وعن مختلف الانتهاكات والجرائم ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر الضرر، ورد الاعتبار للضحايا النساء وذلك لتحقيق العدالة للنساء.

٦. إزالة العوائق الإدارية والقانونية التي تحد من وصول النساء للعدالة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات في دوائر السجل المدني والمحاكم الشرعية والمدنية لضمان قدرة النساء على تسجيل الأطفال، إثبات الزواج أو الطلاق، الحصول على الوثائق الشخصية، والمطالبة بحقوق الإرث والوصاية.

٧. تعزيز الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات من خلال سنّ تشريعات تكفل حق الوصول إلى المعلومات، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات الماضي وأرشيف المؤسسات الأمنية والقضائية مع تاحة مستندات وبيانات رسمية حول المفقودين والمعتقلين بطريقة تحفظ خصوصية النساء وأسرهن.

٨. الاعتراف الرسمي بمعاناة النساء وتضمين ذلك في السرديات الوطنية، وذلك من خلال استحضار تجارب النساء خلال الصراع في الذاكرة الجماعية عبر المناهج التعليمية والفعاليات التذكارية، وتبنّي يوم وطني لتكريم الناجيات وأسر المفقودين.

٩. دعم الإنتاج الثقافي والبحثي الذي يوثّق تجارب النساء من منظور نسوي وضمان شمول النساء في عمليات إعادة الإعمار من البداية وليس كمرحلة لاحقة.

١٠. دمج النساء في التخطيط الحضري وإعادة بناء البنى التحتية، خصوصًا المتعلقة بالخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، السكن) وضمان وصول النساء إلى عقود وآليات التمويل الخاصة بإعادة الإعمار.

١١. منع استمرار ممارسات التمييز والعنف في الفضاءين العام والخاص، وإنشاء آليات رصد مستمرة للعنف الأسري، زواج الأطفال، الاستغلال الاقتصادي، والعنف المجتمعي وفرض عقوبات واضحة على مرتكبي العنف ضد النساء داخل الأسرة وخارجها، وتطبيقها فعليا بشكل فعّال وملموس.

١٢. تعزيز التعاون مع المجالس المحلية لضمان مشاركة النساء في الحكم المحلية، من خلال تخصيص حصص نسائية إلزامية في المجالس المحلية والهيئات القضائية والإدارية، وضمان وصول النساء من الريف والمناطق المهمشة إلى هذه المواقع عبر دعم حملات التوعية والمشاركة الانتخابات المحلية.

١٣. اعتماد مناهج تراعي الصدمة والاكتئاب النفسي الناتج عن الحرب لطبيعتها التي غالبًا ما تهمل ولا تؤخذ بعين الاعتبار، وتوفير بيئات خاصة وآمنة للإدلاء بالشهادات. مع توثيق انتهاكات المجالين العام والخاص، وإيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي، والاختفاء القسري، والاستغلال الاقتصادي.

١٤. تصميم برامج جبر ضرر مادي ومعنوي تراعي الأضرار الخاصة بالنساء و أوضاعهن الاجتماعية، وتشمل الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، والتمكين

الاقتصادي، والتعليم، والسكن. ينبغي أن تشمل هذه البرامج جبر الضرر الفردي والجماعي وفقًا للاحتياجات المتنوعة، وإنشاء دور خاصة للأطفال مجهولي النسب المولودين نتيجة الاغتصاب في المعتقلات .

١٥. دعم المجتمع المدني والمشاركة المستدامة عبر توفير الموارد والحماية والمنصات للمنظمات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان، وضمان مشاركتهن في تصميم السياسات وتنفيذها بدلًا من الاكتفاء بالاستشارة الشكلية.

١٦. دمج التحليل التقاطعي في جميع مراحل العدالة الانتقالية، مع الاعتراف بالتنوع بين النساء ومعالجة أنظمة القمع المتداخلة التي تؤثر في تجاربهن.

١٧. بناء القدرات: دعم التطوير المؤسسي والتدريب الفني مع احترام الخبرة المحلية وتجنب الوصاية.

١٨. تعزيز الصوت والتأثير: إنشاء منصات تتيح مشاركة المنظمات النسوية في صنع القرار والسياسات.

ثانيًا: للجهات الدولية

١. توفير تمويل مرن وطويل الأمد للمنظمات النسوية السورية والمجتمع المدني، مع احترام الأولويات المحلية وعدم فرض أجندات المانحين.

٢. تعزيز تبادل الخبرات وبناء شبكات التضامن بين المنظمات النسوية السورية والحركات النسوية الدولية في سياقات ما بعد الصراع، مع احترام قيادة النساء السوريات و استقلاليتهن.

٣. ممارسة النقد الذاتي والمساءلة في السياسات الدولية، من خلال تحليل أثر السياسات الدولية على مسار الصراع السوري، وضمان ألا يُستخدم خطاب حقوق النساء لتبرير أجندات جيوسياسية.

٤. ضمان مشاركة النساء السوريات في عمليات العدالة الانتقالية وصناعة القرار:

أ. دعم مشاركة النساء السوريات، خاصة المقيمات في المناطق المهمشة، في تصميم آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك آليات التعويض، الحقيقة، والمساءلة.

ب. ضمان تمثيل منظمات المجتمع المدني النسوية في المحافل الدولية مثل مجموعات العمل، المؤتمرات، وآليات رسم السياسات.

٥. حماية المساحات المدنية النسوية من التضييق الدولي والاقليمي: الضغط على الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لمنع السياسات التي تقيد عمل المنظمات النسوية (مثل قوانين التمويل، متطلبات التسجيل، أو الرقابة الأمنية)

٦. تطوير نماذج مساءلة تراعي خصوصية العنف القائم على النوع الاجتماعي:

أ. دعم التحقيقات في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي كجرائم دولية، وتقديم موارد فنية وقانونية متخصصة.

ب. العمل مع منظمات تقودها نساء لتطوير بروتوكولات مقابلات تراعي الصدمات وتضمن عدم إعادة الإيذاء.

٧. مساءلة الجهات الدولية عن سياسات العقوبات والمساعدات.

أ. إجراء مراجعات دورية لتأثير العقوبات الدولية على النساء والفئات المهمشة، والتأكد من أنها لا تُفاقم الفقر أو تقيّد الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ب. ضمان أن تكون المساعدات الإنسانية حساسة للنوع الاجتماعي.

٨. دعم استقلالية الاقتصاد النسوي وبناء سبل العيش

أ. الاستثمار في برامج اقتصادية تقودها النساء تتجاوز "تمكين الدخل" وتصل إلى إعادة توزيع الموارد، السيطرة على العمل، والملكية.

ب. دعم مبادرات الحماية الاجتماعية للنساء، خاصة عوائل المفقودين، والناجيات من العنف.

٩. تعزيز العدالة الاقتصادية كجزء من العدالة الانتقالية:

أ. a. دعم آليات تعويض تأخذ في الاعتبار الخسائر الاقتصادية التي تكبّدتها النساء (إرث، ملكية، أجور غير مدفوعة، فقدان المعيل).

ب. إدراج الاقتصاد الرعائي ضمن السياسات طويلة الأمد للعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: للمنظمات النسوية والمجتمع المدني السوري

١. بناء تحالفات عابرة للاختلافات تتيح حوارات بين نساء من خلفيات متنوعة، مع الاعتراف بديناميات القوة الداخلية والاختلافات الفكرية.

٢. تطوير أطر نسوية محلية مستمدة من المفاهيم الأصيلة للعدالة: العدل والحقوق والكرامة، مع تفاعل نقدي مع الخطاب الحقوقي الدولي دون تبعيته.

٣. تبنّي تحليل تقاطعي في المناصرة والبرامج لضمان أن تكون النساء المهمشات: الريفيات، اللاجئات، والعاملات في مركز الجهود النسوية، لا أن تُعمَّم تجارب النخب.

٤. الحفاظ على الاستقلالية على المدى الطويل عن الأحزاب السياسية والجماعات المسلحة والجهات المانحة الدولية، مع بناء تحالفات استراتيجية تخدم مصالح النساء بشكل مباشر.

٥. تعزيز الحوار بين الأجيال لضمان مشاركة الشابات في القيادة مع الاستفادة من خبرة الجيل الأكبر من الناشطات والقياديات النسويات.

٦. تمكين المرأة من الناحية النفسية، ليكون مشروعا قوميا تتعاون فيه الجمعيات والمؤسسات المحلية مع الوزارات المعنية مثل الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والإعلام.

رابعًا: للباحثين والباحثات

١. التركيز على أصوات النساء السوريات ومعرفتهن في البحث العلمي، عبر اعتماد مناهج تشاركية تمكن النساء من المشاركة كمنتجات للمعرفة، لا كمجرد موضوعات للبحث.
٢. إجراء تحليلات تقاطعية معمقة توضح كيف تتقاطع الجندر، والطائفة، والعرق، والطبقة، والنزوح و اللجوء لتشكيل التجارب والاحتياجات، مع تجنّب التعميم أو التنميط.
٣. التعامل النقدي مع علاقات القوة داخل الحركات النسوية، وبين الفاعلين المحليين والدوليين، ومع موقع الباحث ذاته، إدراكًا لأن البحث يمكن أن يعيد إنتاج علاقات الهيمنة.
٤. نشر المعرفة بشكل متاح للمجتمعات السورية، بما في ذلك الناشطات وصانعات القرار، من خلال وسائط متعددة ولغات مختلفة، وليس فقط في الأوساط الأكاديمية.
٥. بناء علاقات طويلة الأمد مع المنظمات والمجتمعات النسائية السورية، بدلًا من النماذج البحثية الاستخراجية التي تجمع البيانات دون التزام أو مساءلة مستمرة.
٦. العمل المستمر على معالجة المشاكل والثغرات التي تعترض النساء السوريات من خلال أبحاث علمية ومهنية تسهم في الحد من الصعوبات من خلال الوصول إلى مقترحات وتوصيات تتضمن كل حالة على حدة.

٢. الخاتمة

لقد شكل سقوط نظام الأسد نافذة تاريخية للتغيير في سوريا. فبعد ٥٤ عامًا من الدكتاتورية والأضرار التي ألحقتها بالنسيج الاجتماعي و أكثر من ثلاثة عشر عامًا من الصراع المدمّر، يواجه السوريون تحديًا هائلًا يتمثل في معالجة إرث العنف الجماعي والاستبداد واللامساواة الاجتماعية، بالتوازي مع مهمة إعادة بناء المؤسسات والمجتمع. إن الكيفية التي ستدير بها سوريا هذه المرحلة الانتقالية ستحدد مسار البلاد لأجيال قادمة.

تناقش هذه الدراسة بأن تحقيق العدالة الحقيقية والسلام المستدام يتطلب وضع أصوات النساء السوريات وقيادتهن في صميم العملية الانتقالية. ومن خلال تحليل نسوي تقاطعي قائم على مقابلات الميدانية، تُبين الورقة أن الأطر السائدة للعدالة الانتقالية غير كافية. فالمقاربات القانونية الضيقة التي تركز على المحاكمات أو لجان الحقيقة, رغم أهميتها, لا تستطيع وحدها معالجة الأبعاد البنيوية للامساواة الجندرية، والتي غذّت العنف خلال الصراع وما زالت تُشكّل ملامح الواقع بعده.

عبّرت النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن عن رؤى موسعة للعدالة تشمل المساءلة وكشف الحقيقة والشفاء الجماعي والتحول البنيوي، والمشاركة الفاعلة. وتحدّين السرديات التي تختزلهن كضحايا سلبيات يحتجن إلى الحماية، مؤكدات أدوارهن كفاعلات أساسيات، وقائدات مجتمعيات، وفاعلات سياسيات وأن تمكينهن يتجاوز إتاحة الفرصة لهن للتعليم والمشاركة المجتمعية والسياسية إلى تغيير جذري يسمح لهن من خلاله في تكوين صورتهن الذاتية في المجتمع المدني. كما حددن مجموعة من العوائق المتداخلة مثل الضعف المؤسسي، القوانين التمييزية، الأعراف الذكورية، النزوح، اللجوء، الصدمة، والإقصاء السياسي والتي تعيق مشاركتهن الفعلية في عمليات العدالة. وأكدن الحاجة إلى مقاربات محلية الجذور، تقاوم الأطر المفروضة خارجيًا مع الاستناد في الوقت ذاته إلى مفاهيم محلية للحقوق والكرامة.

إن العدالة في سوريا تتطلب إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات والعلاقات الاجتماعية بغية تفكيك البنى الذكورية وأنظمة الإقصاء. وهي تقتضي إصلاحًا قانونيًا شاملًا، وآليات كشف حقيقة وجبر ضرر تراعي الجندر، ومساءلة ذات أبعاد تصالحية، ومشاركة فاعلة للنساء في جميع عمليات الحكم والإصلاح. كما تستلزم دعم المجتمع المدني والحركات النسوية بوصفهما فاعلين محوريين في عملية التحول، مع الحفاظ على استقلاليتها وتنوعها. ويتوجب أن يستند الدعم الدولي إلى التضامن لا الفرض، عبر توفير الموارد والمنصات دون انتزاع القيادة من الفاعلين السوريين.

ولا شك أن الطريق إلى الأمام شاق ومعقّد. فما تزال سوريا تواجه عنفًا مستمرًا وأزمات إنسانية وانهيارًا اقتصاديًا، وتدخّلات خارجية متعددة. يبقى الاهتمام الدولي والتمويل محدودين، وقد أدت عقود من الحكم السلطوي إلى تدمير المؤسسات والبنى المدنية. ومع ذلك، فإن صلابة النساء السوريات وتنظيمهن ورؤيتهن المستقبلية تمنح أسبابًا حقيقية للأمل. فخلال سنوات الصراع، ورغم ما واجهنه من عنف وتهميش، واصلن دعم المجتمعات المحلية، وتوثيق الانتهاكات، والمطالبة بالمساءلة، وصياغة رؤى قوية للعدالة والتحول. وكما قالت غ : «النساء السوريات هنّ مستقبل البلاد، ولسن مجرّد زينة. وأكدت ر.ح.: «لا يمكن تحقيق العدالة من دون مشاركة النساء. وأجمعت المشاركات على أن النساء السوريات قادرات، ومصممات، ومستعدات لقيادة عملية إعادة الإعمار. ورغم هشاشة اللحظة الانتقالية الراهنة، فإنها تمثل فرصة نادرة لتأسيس سوريا أكثر عدلًا وشمولًا وديمقراطية. ويتوقف تحقيق هذه الفرصة على الإرادة السياسية، والمشاركة المستمرة، والالتزام الحقيقي بالتحول البنيوي لا بالإصلاحات الشكلية. وتتحمل الجهات الدولية، والسلطات السورية، والمجتمع المدني، والحركات النسوية مسؤولية مشتركة في ضمان ألا تعيد هذه المرحلة إنتاج أنماط الإقصاء واللامساواة التاريخية.

إن تشـكيل لجنـة العدالـة الانتقاليـة في سـوريا لـه أهميـة خاصـة بوصفهـا أول هيئـة رسـمية مكلفـة بوضـع أسـس عمليـة انتقاليـة شـاملة تعالـج إرث الانتهـاكات وتُـرسي قواعـد المسـاءلة وجبر الضرر. و تمثـل فرصـة تاريخيـة لإعـادة تصـور العدالـة الانتقاليـة في سـوريا بطريقـة تتجاوز الـنماذج التقليديـة الضيقـة، و تضـع احتياجـات و تصورات الفئات الأكثر تضرراً و لاسـيما النسـاء في صلـب عملهـا. غير أن نجـاح هـذه اللجنـة في تحقيـق عدالـة شـاملة و مسـتدامة يعتمـد بشـكل حاسـم على مـدى التزامهـا بالمشـاركة الفعليـة للنسـاء السـوريات، ليـس كمسـتفيدات سـلبيات أو شـاهدات فقـط, بـل كشريـكات حقيقيـات في تصميـم الآليـات و تحديـد الأولويـات و صياغـة الإصلاحـات المؤسسـية. و مـن هنـا تنبـع أهميـة البحـث: فهـو يسـعى إلى تقديـم فهـم لكيفيـة تصـور النسـاء للعدالـة الانتقاليـة و مـا هـي الآليـات والإصلاحـات التـي يُحددنهـا بنـاءً على تجاربهـن بمـا يمكـن أن يُسـهم في توجيـه عمـل اللجنـة نحـو مقاربـة تشـاركية تعكـس الواقـع السـوري و تسـتجيب لاحتياجـات المتضرريـن مـن الصراع.

وفي نهايـة المطـاف، سـتُقاس العدالـة الانتقاليـة في سـوريا ليـس بعـدد مـن حُوكِمـوا أو بعـدد تقاريـر لجـان الحقيقـة، بـل بقـدرة السـوريين و السـوريات على العيـش بكرامـة وأمن ومسـاواة وحريـة؛ وبمـدى مشـاركة النسـاء الحقيقيـة في بنـاء مجتمعاتهـن ووطنهـن؛ وبمـا إذا كانـت الأنظمـة التـي مكّنـت العنـف ضدهـن قـد تفككـت جذريًـا. إن هـذه الرؤيـة الانتقاليـة، التـي بلورتهـا النسـاء السـوريات أنفسـهن، يجـب أن تكـون المرشـد لمسـار سـوريا نحـو العدالـة والـسلام.

المراجع

Abou-Bakr, O. (2001). Islamic feminism: What's in a name? Preliminary reflections. Middle East Women›s Studies Review.

Abu-Lughod, L. (2013). Do Muslim women need saving? Harvard University Press.

Ahmed, A. (2021). Intersectional feminism: Its meaning, applications, criticism and usability in the Syrian context (Issue No. 16). Harmoun Center for Contemporary Studies & Syrian Association for Social Sciences. https://harmoon.org/en

Al-Ali, N. (2018). Sexual violence in Iraq: Challenges of transnational feminist politics. European Journal of Women's Studies.

Al-Ali, N., & Pratt, N. (2009). What kind of liberation? Women and the occupation of Iraq. University of California Press.

Al-Kawakibi, S. (2020). Civil society and reform in post-war Syria. Friedrich-Ebert-Stiftung.

Al-Jumhuriya. (2025). Marital Politics in Post-Assad Syria. Retrieved from https://aljumhuriya.net

Amnesty International. (2025, December). Syria: A year after Assad's fall, the rights of survivors and families must guide transition. Amnesty International.

Bastick, M., Grimm, K., & Kunz, R. (2007). Sexual violence in armed conflict: Global overview and implications for the security sector. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces.

Badran, M. (2009). Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences. Oneworld Publications.

Bell, C., & O'Rourke, C. (2007). Does feminism need a theory of transitional justice? The International Journal of Transitional Justice.

Berry, M. (2018). War, women, and power: From violence to mobilization in Rwanda and Bosnia-Herzegovina. Cambridge University Press.

Björkdahl, A., & Selimovic, J. M. (2015). Gendering agency in transitional justice. Security Dialogue.

Buckley-Zistel, S., & Stanley, R. (2012). Gender in transitional justice. Palgrave Macmillan.

Burnet, J. E. (2011). Women have found respect: Gender quotas, symbolic representation, and female empowerment in Rwanda. Politics & Gender.

Chinkin, C. (2013). Feminist approaches to international law and transitional justice. Human Rights Quarterly.

Collins, P. H. (1990). Black feminist thought: Knowledge, consciousness, and the politics of empowerment. Routledge.

Combahee River Collective. (1983). The Combahee River Collective statement. In B. Smith (Ed.), Home girls: A black feminist anthology. Kitchen Table: Women of Color Press. (Original work published 1977)

Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex: A black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics. University of Chicago Legal Forum, 1989.

Enloe, C. (2014). Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. University of California Press.

Euro-Mediterranean Human Rights Monitor. (2023). Syrian refugee women in Lebanon face rising violence and exploitation. Euro-Mediterranean Human Rights Monitor. https://euromedmonitor.org/en/article/6127/Syrian-women-in-Lebanon-at-high-risk-of-gender-based-violence-when-accessing-WaSH

Goldblatt, B., & Meintjes, S. (1998). South African women demand the truth.

Turshen, M., & Twagiramariya, C. (Eds.). (1998). What women do in wartime: gender and conflict in Africa.

Gready, P., & Robins, S. (2014). From transitional to transformative justice: A new agenda for practice. International Journal of Transitional Justice.

Harding, S. (1991). Whose Science? Whose Knowledge? Feminist Thinking and the Politics of Knowledge. Cornell University Press.

Helms, E. (2013). Innocence and victimhood: Gender, nation, and women›s activism in postwar Bosnia-Herzegovina. University of Wisconsin Press.

Henry, N. (2009). Witness to rape: The limits and potential of international war crimes trials for victims of wartime sexual violence. International Journal of Transitional Justice.

Honda, M. (2019). Assessing the Impact of Gender Sensitive Truth Commissions: Comparative analysis of South Africa and Sierra Leone.

Inter-Parliamentary Union. (2024). Women in national parliaments. Retrieved from http://www.ipu.org

International Center for Transitional Justice. (2009). What is transitional justice? https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Transitional-Justice-2009-English.pdf

Ismaël, T. Y., & Ismael, J. (2019). Iraq in the twenty-first century: Regime change and the making of a failed state. Routledge.

Kvinna till Kvinna Foundation. (2025). Rebuild Syria justly—back women's movements https://kvinnatillkvinna.org/2025/07/02/rebuild-syria-justly-back-womens-movements/

Lambourne, W., & Niyonzima, D. (2016). Breaking cycles of trauma and violence: Psychosocial approaches to healing and reconciliation in Burundi. Journal of Peacebuilding and Development.

Lambourne, W. (2009). Transitional justice and peacebuilding after mass violence. International Journal of Transitional Justice.

Llewellyn, J. J., & Philpott, D. (2014). Restorative justice, reconciliation, and peacebuilding. Oxford University Press.

Mani, R. (2008). Dilemmas of expanding transitional justice, or forging the nexus between transitional justice and development. International Journal of Transitional Justice.

McEvoy, K., & McConnachie, K. (2012). Victimology in transitional justice: Victimhood, innocence and hierarchy. European Journal of Criminology.

McEvoy, K., & McGregor, L. (2008). Transitional justice from below: Grassroots activism and the struggle for change. Hart Publishing.

Mohanty, C. T. (1984). Under Western eyes: Feminist scholarship and colonial discourses. Boundary 2.

Mohanty, C. T. (2003). Feminism without borders: Decolonizing theory, practicing solidarity. Duke University Press.

Ní Aoláin, F., & Rooney, E. (2007). Underenforcement and intersectionality: Gendered aspects of transition for women. International Journal of Transitional Justice.

Pankhurst, D. (2016). 'What is wrong with men?': revisiting violence against women in conflict and peacebuilding. Peacebuilding.

Ross, F. C. (2003). On having voice and being heard: Some after-effects of testifying before the South African Truth and Reconciliation Commission. Anthropological Theory.

Rubio-Marín, R. (2006). What happened to the women? Gender and reparations for human rights violations. Social Science Research Council.

Rubio-Marín, R. (Ed.). (2009). The gender of reparations: Unsettling sexual hierarchies while redressing human rights violations. Cambridge University Press.

Strickland, R., & Duvvury, N. (2003). Gender equity and peacebuilding: From rhetoric to reality: Finding the way. International Center for Research on Women.

Seils, P. (2013). Towards a transitional justice strategy for Syria. ICTJ Briefing.

Sriram, C. L., García-Godos, J., Herman, J., & Martin-Ortega, O. (2012). Transitional Justice and Peacebuilding on the Ground. Victims and ex-combatants. Routledge, Oxon.

Teitel, R. G. (2000). Transitional Justice. Oxford University Press.

Tripp, A. M. (2015). Women and Power in Postconflict Africa. Cambridge University Press.

UNHCR. (2024). Syria emergency. Retrieved from https://www.unhcr.org/syria-emergency.html

UN Women. (2024). Policy Brief: Gender Mainstreaming in Syrian Reconstruction. United Nations Entity for Gender Equality and Women's Empowerment.

UNDP. (2024). Restoring Justice Systems in Post-Conflict Syria. United Nations Development Programme.

United Nations. (2004, August 23). The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies: Report of the Secretary-General (S/2004/616). https://www.un.org/ruleoflaw/files/2004%20report.pdf

United Nations Population Fund (UNFPA). (2020, March). Gender-based violence in the Arab region: A call for action. https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/GBV%20Advocacy%20Brief%20-%20English%20-%20March%202020.pdf

Villa-Vicencio, C., & Verwoerd, W. (2000). Looking back, reaching forward: Reflections on the Truth and Reconciliation Commission of South Africa. University of Cape Town Press.